مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية Journal of Economics and Political Sciences
المجلد 20، العدد (2)، ديسمبر 2023،25-41 Vol. 20, No. (2), Dec 2023, 25-41

أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره
(دراسة نظرية)

عادل رمضان حيدر
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

ملخص الدراسة:
لا تخلو بلدان العالم من الفساد المالي والإداري، ولكن أسباب وجوده وانتشاره والآثار المترتبة على تفشيه قد تختلف من بلد إلى آخر. تهدف الورقة إلى التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري وآثاره حسب ما توصلت إليه الدراسات، وكذلك التعرف على آخر الصور من هذه الأسباب والآثار، كما تهدف إلى التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره. فمن خلال الاطلاع على الدراسات التي تناولت أسباب الفساد وآثاره في العالم، والدراسات التي أجريت على ليبيا، وتقارير ديوان المحاسبة الليبي، خلصت الدراسة إلى أن الأسباب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لها دور كبير في انتشار الفساد في ليبيا كما في باقي دول العالم، وأن أشد الآثار هي الآثار القانونية والآثار الاقتصادية، وخصوصاً تغول السوق الموازي (السوداء)، وزيادة قوتها، وظهور اقتصاد الظل بدلاً من اقتصاد الدولة في ليبيا. وأن مصطلح الفساد لم يعد يعبر عن مظاهره في الواقع الليبي؛ وإنما يمكن إعادة تسميته بالنهب الممنهج وفقاً للمعلومات الواردة بالتقارير العامة بديوان المحاسبة من (2018م إلى 2022م).

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي والإداري، أسباب الفساد، آثار الفساد، ديوان المحاسبة الليبي.

المقدمة:

تُعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر التي نالت نصيباً وافراً من اهتمام الباحثين والمنظمات والحكومات؛ لما لها من أثر سلبي على المجتمعات والأفراد على المدى القريب والبعيد. وللحد من خطورة هذه الظاهرة ومحاولة منع تفشيها وانتشارها داخل المجتمعات أُسست العديد من الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية التي تُصدر سنوياً تقريراً يسمى مؤشر مدركات الفساد، يشمل معظم دول العالم ليوضح مستوى الفساد في تلك الدول التي شملها التقرير، وترتيب كل دولة حسب مؤشرات ومقاييس معينة. أما على المستوى المحلي فقد أنشئت أجهزة ومؤسسات – على الرغم من اختلاف مسمياتها – إلا أنها تسعى لتحقيق نفس الهدف، وهو الكشف عن انتشار ظاهرة الفساد، ومكافحتها، والحد منها، كديوان

Corresponding author. Email: adelhaedr@asmarya.edu.ly
Received 14/11/2023; final version received 20/11/2023; Accepted 10/12/2023; Available online 31/12/2023

المحاسبة الليبي، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وجمعية الشفافية الليبية. ومع ذلك لازالت ليبيا تعاني من جميع مظاهر الفساد كالرشوة، والوساطة، واستغلال المناصب، وإساءة استعمال المال العام، واستباحته، وإنفاقه في مشاريع لا تحقق تنمية بشرية أو مكانية أو اقتصادية، على الرغم من وجود موارد وجب الاستفادة منها. ففي مقال نشرته مجلة التمويل العالمية (Ventura, 2023) تم تحديثه في شهر نوفمبر (2023م) ضم أغنى (100) دولة على مستوى العالم بالاستناد إلى إجمالي الناتج المحلي للفرد (GPD per Captia)، أتت ليبيا الأولى على مستوى المغرب العربي، وفي المرتبة (73) عالمياً؛ بمتوسط حصة للفرد تبلغ 24559 دولار في السنة. هذه البيانات لا يقابلها واقع ملموس في ليبيا؛ حيث إن الحكومات أو الأنظمة السياسية المتعاقبة لم تترجم هذه المقدرات إلى ما ينهض بالتنمية بمختلف أشكالها، حتى وإن كان ظاهرها هو النهوض والنقلة إلى تنمية حقيقية. وذلك يمكن أن يكون مرده إلى تفشي الفساد أو سوء إدارة موارد ليبيا بشكل غير متعمد، وفي نهاية الأمر فإن المستفيدين قلة، وعلى الأمد القصير، أما المتضررون فهم الأغلبية، وعلى مستوى طويل الأمد.

مشكلة الدراسة:

تعددت واختلفت أسباب الفساد المالي والإداري، وآثاره على مستوى المجتمعات في العالم، ففي الدول المتقدمة قد تختلف صوره وأسبابه عن تلك الدول الأقل تقدماً، وبالتالي ستختلف آثاره، حيث تحكمه عدة عوامل ومسببات قد تكون سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، وقد تكون لدولة ما ظروف وبيئة خاصة تساعد على تفشي الفساد وانتشاره تختلف عن ظروف دول أخرى وبيئتها. ومن خلال الاطلاع على آخر تقرير صدر عن ديوان المحاسبة الليبي نجد أنه بين أن الفساد في ليبيا متفشٍ ولا يخفى على أحد، وأنها للأسف ما زالت تتذيل الترتيب العالمي على مؤشر مدركات الفساد ولمدة تزيد عن عقد من الزمن.

وأوضح التقرير أن المحصلة التراكمية للعجز عند مقابلة إيرادات الدولة بنفقاتها تفوق (135) مليار دينار عن العشرة سنوات الماضية (2012 م – 2022 م)، والذي يمكن أن يكون مرده إلى سوء إدارة موارد الدولة والتوسع في الإنفاق، وهدر أموال الدولة، واستغلال الأزمات التي حدثت خلال تلك الفترة لنهب المال العام وسلبه.

كما أشار التقرير إلى أن الفساد في ليبيا أصبح ثقافةً عامةً، وعملاً يومياً يمارس من قبل نسبة كبيرة من المواطنين في القطاعين العام والخاص، وأن الحكومات المتعاقبة لم تتبنّ سياسات واضحة وحقيقية لمحاربته ولم توله أهمية تذكر، ولم تسع لمكافحته من خلال التعرف على أسبابه، ومعالجة تلك الأسباب، على الرغم من آثاره الجسيمة على الدولة والمواطن.

وعليه تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما أسباب الفساد المالي والإداري؟

2. ما آثار الفساد المالي والإداري؟
3. ما أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أسباب الفساد المالية والإدارية، وآثاره، وفق ما توصل إليه الباحثون والمهتمون حول العالم، وتسليط الضوء على آخر الصور الجديدة التي اتخذتها هذه الظاهرة، والآثار المترتبة عليها، كما تسعى إلى التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا، وآثاره.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الوقوف على آخر ما تم التعرف عليه من أسباب لهذه الظاهرة السلبية، وكذلك ما نتج أو قد ينتج عن عدم مكافحة هذه الظاهرة عالمياً وعلى مستوى ليبيا. ومن خلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على الأسباب والآثار السلبية للفساد الإداري والمالي، لعلها تنير طريق السلطات التشريعية، والتنفيذية، والمواطنين عند مجابهة هذه الظاهرة السلبية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لاستنتاج ما توصلت إليه دراسات علمية سابقة فيما يتعلق بأسباب الفساد في العالم، وآثاره، وما توصلت إليه دراسات عملية تناولت البيئة الليبية، وبالاطلاع على التقارير العامة للديوان؛ للوقوف على أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا، وآثاره.

الفساد المالي والإداري ومظاهره:

تعددت تعريفات الفساد، فالبعض يرى أنه: الاستخدام السيئ للسلطة، وتعرفه منظمة الشفافية العالمية (Transparency Intrenational) بأنه: استغلال السلطة لتحقيق مصالح أو منافع خاصة بفرد أو جماعة، ويعرفه البنك الدولي بأنه: سوء استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مآرب خاصة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفساد لا يقتصر على المؤسسات العامة فقط، وإنما يشمل أيضاً القطاع العام. ومن مظاهره الرشوة والوساطة والاعتداء على المال العام، واستغلال النفوذ، وعرقلة القانون، وغيرها من الصور، (الكوت و العاشق، 2016).

أسباب الفساد المالي والإداري حول العالم:

تعددت الأسباب والظاهرة واحدة، وذلك تبعاً لظروف كل مجتمع وبيئته، ونذكر في هذا الجزء الأسباب والصور الجديدة منه، والتي تناولتها معظم الدراسات حول العالم.

1. البيروقراطية:

يؤدي تعقيد وكثرة الإجراءات واللوائح التي تنظم العمل الإداري إلى زيادة احتمالية تكرار زيارات الأفراد للمصالح العامة وتعاملهم مع الموظفين المختصين لإنهاء معاملتهم، فكلما زاد تردد الأفراد على تلك

المؤسسات لنفس الغرض زاد احتمال انخراط الفرد والموظف في ممارسات فاسدة لقضاء حاجته من تلك المؤسسة (Dimant & Tosato, 2018).

2. انعدام حرية الصحافة، وغياب مشاركة مؤسسات المجتمع المدني (الشفافية):

تلعب حرية الصحافة دوراً مهماً في نشر توعية أفراد المجتمع بخطر الفساد، ويمكن أن تسهم الصحافة الحرة في الكشف عن المفسدين، وبالتالي زيادة التكلفة الاجتماعية عليهم من خلال التشهير بهم في وسائل الإعلام؛ ما قد يجعل غيرهم يفكر بالعواقب عند إقدامه على أية ممارسات فاسدة. كما أن المشاركة الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني يمكن أن يكون لها دور من خلال أنشطتها في توجيه الجمهور إلى إزالة الساسة الفاسدين عبر انتخابات نزيهة منظمة، فغياب دور الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني يفتح المجال أمام المفسدين في المجتمع (Treisman, 2007).

3. التنوع الثقافي (العرقي):

من الناحية النظرية قد يؤدي التنوع العرقي إلى تكوين مجموعات ذات أصول أو مرجعية مشتركة (مثلا قبلية أو مناطقية)، تسعى في الغالب إلى توسيع نفوذها ونموه على حساب مجموعات أخرى من خلال مساندة أعضائها في الوصول إلى مراكز السلطة والمال، والمحافظة على استمرارهم في تلك المناصب، وفي بعض الأحيان دعمهم بأشخاص آخرين لهم الولاء لتلك المجموعات (رحموني و مداني، 2021)

4. عدم الانفتاح على العالم:

يُعتقد من الناحية النظرية أن الدول التي لديها تعاملات مع عديد الدول الأخرى تكون أقل فساداً من تلك الدول المنغلقة على نفسها. ويقصد بالانفتاح هنا درجة التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول في شتى المجالات، وربما يعد عدم الانفتاح وبالتالي عدم الشفافية والانغلاق مرده إلى تفشي الفساد في تلك الدول (Dimant & Tosato, 2018).

5. حجم الحكومة وتفويض السلطات:

لحجم الحكومة أثر على مستويات الفساد، فكلما زاد حجم الحكومة قل قدر المساءلة الفردية، وزيادة تدخل الدولة في الاقتصاد وبالتالي زيادة الفساد. ولكن هذا الدور لحجم الحكومات يظهر فقط في الحكومات الاستبدادية، أما الحكومات الكبيرة التي يكون فيها مستويات عالية من الديمقراطية فيكون أثرها عكس ما سبق ذكره؛ أي إنها تحد وتكافح الفساد ولا تزيد من انتشاره (فاطمية، 2023).

وللمركزية واللامركزية في إدارة الدولة دور في تفشي الفساد. فتفويض السلطات من الناحية النظرية يؤدي إلى تقليل الفساد وربما الحد منه؛ بسبب نشر ثقافة المنافسة فيما يتعلق بتحسين الخدمات ودعم اقتصاد الدولة بين المناطق، وتخفيف التشوهات التي قد تسببها الحكومة بسبب المركزية في اتخاذ القرارات وخاصة قرارات الإنفاق (بوفلفل، 2021).

6. ضعف النظام القضائي والقانوني:

يعد ضعف النظام القضائي والقانوني سبباً في انتشار ظاهرة الفساد وتفشيه، فعدم استقلالية القضاء وعدم وجود القوانين وكفاءتها، والتي تؤدي غالباً إلى إفلات كل من ثبت عليه ارتكاب جرم فساد، يشجع الغير على ارتكاب ممارسات غير قانونية، وبالتالي زيادة حالات الفساد (كامل و حازم، 2022).

7. الموارد الطبيعية:

تشير بعض الدراسات إلى أن وفرة الموارد الطبيعية مع وجود خلل في الحكومات أو أنظمة الحكم، يجعل تلك الموارد مطمعاً للعديد من المسؤولين، وبالتالي يؤدي إلى اتباع طرق غير شرعية للحصول على منافع شخصية، وبالتالي الوقوع في الفساد، ومن أمثلة ذلك استثمارات النفط، وإبرام العقود، ومنح الامتيازات لشركات أجنبية بطرق ملتوية لتحقيق منافع شخصية (خان و شعيب، 2018).

8. عدم الاستقرار السياسي:

قد يؤثر عدم الاستقرار السياسي على انتشار الفساد بسبب التغيرات التي قد تحدث على الهيكل التنظيمي لأجهزة الدولة، وعلى مناصب بعض الموظفين في الأماكن الإدارية الحساسة من قبل المستلمين الجدد للسلطة لغنم ما يمكن غنمه؛ لأنه يعلم أن مدته قصيرة وفرصته لن تتكرر (سليم، 2017).

9. معدلات الأجر والرضا الوظيفي:

يتأثر مستوى الفساد بانخفاض معدلات الأجور لموظفي المؤسسات العامة، والذين يحاولون تحسين أوضاعهم المالية من خلال أخذ الرشوة، بخاصة في الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية، كما أن عدم الرضا عن العمل الذي يقوم به الموظف يعد سبباً من أسباب الفساد كما يشير العديد من الباحثين (Šumah, 2018).

10. الوازع الديني:

ضعف الوازع الديني وعدم الخوف من الخالق سبحانه وتعالى، وغياب الضمير لدى الموظف، والخضوع لشهوات النفس الأمارة بالسوء، إلى جانب طبيعة القيم الأخلاقية والأعراف والتقاليد التي اكتسبها الفرد من التنشئة الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه، كلها تلعب دوراً كبيراً في دفعه لارتكاب ممارسات تقوده إلى جرم الفساد (سعيد و أحمد، 2014).

11. العدوى من فيروس الفساد:

ويقصد أن الفساد عابر للحدود، فمن المرجح أن ينتقل من بلد إلى بلد آخر مجاور، وبناءً على ذلك يجب المساعدة في محاربة الفساد للدول المجاورة لضمان عدم تفشي العدوى؛ حيث تصبح هجرة الأفراد من أوطانهم التي تتصف بممارسة الفساد عاملاً قد يؤدي إلى نقل هذه الثقافة إلى بلد الهجرة، بالإضافة إلى أن

اندماج المهاجر وتكيفه مع ما هو سائد في البلد المضيف قد يستغرق وقتاً، ففي هذه الفترة قصيرة الأجل قد يكون المهاجر عرضة للتوجه إلى ممارسات فاسدة في ذلك المجتمع، ويعد هذا السبب من الصور الجديدة للفساد حول العالم (Dimant & Tosato, 2018) .

12. مستوى التعليم:

لمستوى التعليم أثر على الفساد، فيتوقع أن يكون الأفراد الذين لديهم مستويات عالية من التعليم مؤمنين بالحريات ودولة القانون، وأن يكونوا على وعي بالمعايير الدولية، وبالتالي أقل تسامحاً مع المفسدين، حكومات وأفراداً (Dabbous & Dimant, 2018).

13. مستوى القدرة الاقتصادية للدولة:

من الصور الجديدة لأسباب الفساد حول العالم هو حجم ثروة البلاد؛ لذا تعد البلدان الغنية أقل فساداً من الناحية النظرية، وهذا الأمر لا ينطبق على جميع الدول بالضرورة؛ ففي حالة الدول التي مازالت قيد التطور أو ما يعرف بالدول النامية، الغنية منها، ينتشر الفساد فيها بسبب ضعف النظام القضائي والقانوني، وعدم فاعلية الحكومات، أي أن ثروة البلاد قد تكون مطمعاً للفاسدين وللممارسات الفاسدة. كما ثبت أيضاً أن غياب التوزيع العادل للدخل في تلك الدول يخلق بيئةً خصبةً لتفشي الفساد، وبالتالي تتحول النعمة إلى نقمة بسبب ضعف المؤسسات في ظل وجود الثروات (Dimant & Tosato, 2018).

14. عدم التحول إلى الحكومة الإلكترونية:

وهي صورة جديدة من أسباب الفساد ، ويقصد بها أنه في حالة عدم تحول المعاملات الحكومية إلى معاملات إلكترونية متوفرة على شبكة المعلومات الدولية، وبقاء المعاملات بالشكل التقليدي فإن ذلك قد يؤدي إلى اللجوء إلى ممارسات غير قانونية لإنهاء المعاملات طلباً لسرعة الإنجاز، وتفادياً للتعقيد (Dabbous & Dimant, 2018).

أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا:

تطرقت بعض الدراسات السابقة التي أجريت على ليبيا لهذه الأسباب في صورة عوامل للفساد المالي والإداري. كل عامل منها يضم عدداً من الأسباب السابقة بشيء من التفصيل، كالعوامل الاجتماعية والثقافية التي تناولت التنوع الثقافي والوازع الديني (الكبار، 2022)، والعوامل الاقتصادية التي ضمت الموارد الطبيعية ومعدلات الأجور (بن سعيدة، 2009)، والعوامل السياسية التي ضمت حجم الحكومة والاستقرار السياسي (الشويرف و حيدر، 2013)، والعوامل القانونية التي ضمت النظام القضائي والقانوني (كحول، بن داوود، و بن جمال الدين، 2023).

حديثا أظهر تقرير منظمة الشفافية الدولية من خلال مؤشر مدركات الفساد أن ليبيا لازلت تحافظ على مركزها من بين 180 دولة شملها التقرير (Transparency International, 2022)، فقد جاءت

من بين الدول العشرة الأكثر فساداً حسب المؤشر في المركز (171) مسجلة المركز (17) من أصل (100) على ذلك المقياس. هذا الوضع يبدو كما هو عليه منذ (5) سنوات في السنوات (2018م إلى 2020م،– 2021م)، كما سجلت ليبيا أيضاً النتيجة نفسها لسنة (2022م)، (17 من 100) وترتيبها يأتي بين (168 إلى 173)، بينما لم تبتعد إلا خطوة واحدة في سنة (2019م) فسجلت المركز (18) من أصل (100).

هذه النتائج لا تختلف عن نتائج ما قبلها من السنوات، ولن تتحسن لسنوات قادمة ما لم تحارب أسباب الفساد ولم تكافح بشكل فعال من قبل السلطات الثلاث على مستوى الدولة، وعلى مستوى المواطنين.

نستعرض في الجزء التالي أهم أسباب الفساد، التي تناولتها الدراسات في البيئة الليبية، ومن خلال ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة الليبي للسنوات الخمس الماضية، والتي يمكن تصنيفها إلى أسباب سياسية، واجتماعية، وقانونية، وتشريعية، واقتصادية. هذه الأسباب قد تتداخل مع بعضها في بعض الجزئيات لصعوبة التحديد الدقيق ووضعها تحت التصنيف الملائم، والترابط الكبير بين هذه الأسباب.

أولا: الأسباب السياسية:

يعد عدم الاستقرار السياسي وكذلك الانقسام السياسي في ليبيا بيئة خصبة لظهور الفساد وانتشاره، وهو ما أكده ما جاء في التقرير العام لديوان المحاسبة (2018م) من أنه لا يمكن إحكام الصرف والرقابة عليه، وتوجيهه في مواطنه الصحيحة. وكذلك فإن هيمنة الساسة غير الوطنيين على مختلف القطاعات في الدولة وعدم تداول السلطة، وغياب الرؤية الواضحة والتخبط في أداء الحكومات، وضعف أجهزتها، وعدم وجود دستور دائم ينظم الدولة، يؤدي كل ذلك إلى ظهور الفساد المالي والإداري، وانتشاره في مختلف القطاعات (الشويرف و حيدر، 2013).

ثانيا: الأسباب الاجتماعية والثقافية:

أصبح شيوع ثقافة الفساد المالي والإداري في المجتمع أمراً اعتيادياً، إلى درجة أن الموظف بالقطاع العام يقوم بمخالفة التشريعات واللوائح في سبيل تحقيق مصالح شخصية أمام الملأ ودون تردد أو خوف، إلى أن أصبحت ثقافة الغنيمة أساس البحث عن وظيفة في القطاع العام. وبما أن الأمر يرجع إلى اكتساب الثقافة، فللثقافة الدينية دور في تقليص الفساد؛ فغرس قيم الدين الإسلامي وأخلاقه في النفوس منذ الصغر، وتقوية الوازع الديني والانتماء إلى الوطن، كل ذلك يحارب الفساد، ويحد من خطورته (الشربجي و المايل، 2018).

ثالثا: الأسباب القانونية والتشريعية:

إن عدم الجدية والحزم في تطبيق القانون بخصوص المفسدين، والمجاملة لأصحاب النفوذ على حساب الضعفاء يعد سبباً رئيسياً لانتشار الفساد، وكذلك غياب نزاهة الهيئات التشريعية والقانونية والرقابية، وعدم

الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، وانعدام استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية، والتغيير المستمر في القوانين، أو غموض بعض القوانين واللوائح المنظمة للعمل وتضاربها، ساعد كل ذلك على تفشي ظاهرة الفساد بشكل كبير (كحول، بن داوود، و بن جمال الدين، 2023). وأشار التقرير العام للديوان عن سنة (2019م) وكذلك دراسة (الشويرف وحيدر 2013) إلى أن الأسباب القانونية والتشريعية هي أهم أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا.

رابعا: الأسباب الاقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية محركاً رئيسياً لتفشي الفساد، وانتشاره، فعدم وضوح السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية للدولة، وارتجاليتها، وعدم فاعلية نظم الرقابة عليها، وتخصيص أموال طائلة للإدارات الحكومية لتنفيذ المشروعات يوفر بيئة ملائمة لممارسات غير قانونية لغرض تحقيق مصالح خاصة، سواء للأفراد أو الجماعات (الكوت و العاشق، 2016). كما أن ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستوى الأجور مقارنة بتكلفة المعيشة، وتدهور قيمة العملة، وعدم العدالة في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية على السكان، ومحدودية فرص الاستثمار للمواطنين في السوق المحلي يساعد بشكل كبير على تفشي ظاهرة الفساد (الفيتوري، 2019).

خامساً: الأسباب الإدارية التنظيمية:

قد تدخل هذه الأسباب من ضمن الأسباب السياسية، ولكن يفضل أن يتم تناولها بشكل منفصل نظراً لدقة بعض التفاصيل التي تقع تحت مظلة هذه الأسباب. فعدم وضوح إجراءات العمل بالمؤسسات العامة، وعدم وضوح أهدافه، وتدني مستوى الشفافية، وضعف نظام الرقابة الداخلية فيها، وبالتالي استغلال النفوذ من بعض المسؤولين، كل ذلك قد يترتب عليه ممارسات إدارية ومالية فاسدة، تصبح روتيناً سارياً يمر دون مساءلة وعقاب. كما أنه في ظل غياب المعايير والشفافية لاختيار الموظفين الأكفاء للوظائف الشاغرة يفتح الباب أمام اختيار الموظف حسب الولاء أو المصلحة أو المنفعة (كامل و حازم، 2022).

من خلال ما تم ذكره أعلاه فإن أسباب الفساد في ليبيا تتفق مع أغلب أسبابه حول العالم، وإن كانت قد تختلف فيما يتعلق ببعض الصور الجديدة للأسباب، وهي العدوى من الفيروس والهجرة. ففي الوقت الحالي لا يمكن تقبل أن الفساد انتقل وينتقل بفيروس من خارج ليبيا، أي من الدول المجاورة، وكذلك أن من أتى مهاجراً إلى ليبيا قد سبب في انتشار الفساد فيها، باعتبار أن في بلده الأم العديد من الممارسات الفاسدة التي تعود على فعلها، وسيستمر على ذلك أيضا في ليبيا.

بشكل عام، هذه الأسباب كان لها الأثر البالغ في انتشار الفساد المالي والإداري في ليبيا، فما دامت قد وُجدت أسباب فمن المؤكد أن لها آثاراً على المجتمع عرفت من خلالها، ومن الجدير بالذكر أن الآثار تكون على قدر درجة تفشي الفساد وانتشاره، فجميع الدول لا تخلو من ممارسات غير قانونية، وعليه من

غير المتوقع أن يكون للفساد أثر على دولة يأتي ترتيبها ضمن العشر الأوائل على مؤشر مدركات الفساد (الدنمارك أو السويد مثلاً) مماثل للأثر الذي يقع على الدول التي تقع ضمن نفس الترتيب، ولكن في الاتجاه المغاير (ليبيا مثلاً).

آثار الفساد المالي والإداري حول العالم:

تختلف الآثار الناتجة عن الفساد المالي والإداري باختلاف ظروف كل مجتمع وبيئته، فبعض الآثار قد تعصف بحكومات أو مسؤولين في دولة ما، وقد لا تحرك ساكناً في دول أخرى. سيتناول الجزء القادم هذه الآثار والصور الجديدة التي تناولتها الدراسات السابقة.

1. ضياع فرص الاستثمار المحلية:

لارتفاع مستويات الفساد دور سلبي في التقليل من مستويات النمو المحلي والتنمية المحلية؛ وذلك بسبب أثره على مناخ الاستثمار وجودته في بلد ما. حيث يسعى مرضى النفوس إلى الحصول على منافع ومزايا اقتصادية دون النظر إلى مصلحة المجتمع، ما يضعف الثقة، ويقلل فرص الاستثمار. فعدم تلبية المستثمرين لطلبات المفسدين من رشوة وعمولات قد يؤدي إلى عرقلة مشاريعهم، وإعاقتها، وبالتالي هروبهم وعدم استثمارهم للأموال مجدداً، أو الاستمرار وارتفاع تكلفة هذه الاستثمارات لأضعاف مضاعفة بسبب الفساد مما يُثقل كاهل الخزينة العامة (سليم، 2017).

2. فقدان الحقوق السياسية والمدنية:

يؤدي انتشار الفساد إلى فقدان الثقة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بدرجات مختلفة، وخاصة عند وجود غض للطرف من قبل السلطتين التشريعية والقضائية. في هذه الحالة تتغذى الصراعات والنزاعات بين الأطراف المتمتعة بالنفوذ والمستفيدة عند تضارب المصالح. ولكي يعمل النظام السياسي بشكل فعال ومستمر لابد أن ينال الشرعية المحلية والدولية من خلال مكافحة الفساد بجميع أنواعه، وأن يسعى جاهداً على عدم فقدان الثقة نتيجة ممارسات أو توجهات مشبوهة قد تؤثر على المشاركة السياسية للأفراد، وتضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني (البكوش و صالح، 2018)، وتنتشر الفوضى والجريمة (Menocal, et al., 2015).

3. فقدان الموارد وفرص التنمية الاقتصادية:

انتشار الفساد يعد حاجزاً ومعرقلاً لمستويات النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أنه عند زيادة حجم الاستثمارات العامة عن الاستثمارات الخاصة، والمنفذة من كبار المسؤولين للحصول على منافع خاصة يوفر فرصاً للتلاعب بالإنفاق العام، علاوة على توجيهها في أوجه إنفاق غير ضرورية، أو أخرى يمكن تأجيلها، وأحياناً يكون الإنفاق بعيداً عن الخدمات الأساسية كالتعليم وغيره بسبب تضاؤل فرص الحصول

على عمولات كبيرة، وهذا يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعة دون الاستفادة منها (Šumah, 2018; Warf, 2015).

4. ضياع فرص التجارة والاستثمار الأجنبي:

كما هو الحال للاستثمار المحلي فإن المصدرين والمستوردين والمستثمرين الأجانب عند انخراطهم في بيئة عمل يشوبها الفساد سيعملون على الموازنة بين تكاليف العمل في بيئة كهذه وما يجنون على المدى القصير والطويل، وهذا له آثار سلبية على جودة الاستثمار واستخدام الموارد، ما يوقع الضرر في نهاية الأمر على أفراد المجتمع، واقتصاده (Menocal, et al., 2015) .

5. انتشار الفقر وسوء توزيع الدخل:

يؤدي انخفاض النمو الاقتصادي وتراجعه بسبب الفساد إلى زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، فالرشوة لا تدفع للفقراء بل لذوي النفوذ من المسؤولين والأثرياء الذين يرتفع دخلهم على عكس الفقراء. وبالمثل في القطاعات التي تقدم فيها الدولة خدمة عامة مجانية، أو بقيمة أقل من قيمتها في السوق (كالرعاية الصحية)، فعند حدوث ندرة في تلك الخدمات يسعى مسؤول الخدمة المرتشي إلى تقديم تلك الخدمات بسعر يضاهي سعرها بالسوق، وعندها تتحول المنافع العامة إلى من يدفع أكثر في مقابلها على الرغم من مجانيتها، أو رمزية تكلفتها (Enste & Heldman, 2017).

6. ظهور اقتصاد الظل (الخفي):

تعددت تعريفات اقتصاد الظل، إلا أنها تتفق في أنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بالتهرب الضريبي أو الروتيني من القيود المفروضة، بالرغم من مزاولتها المشروعة، وكذلك تلك الأنشطة الممنوعة قانوناً كإنتاج وتجارة المخدرات وغيرها (علي، 2022).

عادةً ما يكون هناك تداخل في العلاقة بين الفساد واقتصاد الظل؛ ولكن أغلب الدراسات تشير إلى أن الفساد هو أحد أهم عوامل ظهور اقتصاد الظل؛ وذلك لأن الفساد المالي والإداري ينتج عن فساد الساسة والنظام السياسي. فوجود المسؤولين السياسيين والموظفين بالوحدات الحكومية الذين يستغلون مناصبهم وسلطاتهم للحصول على مكاسب شخصية، وأيضاً وجود أشخاص من القطاع الخاص مستعدين لتقديم الأموال أو الخدمات لأجل تمرير معاملاتهم وغض الطرف عن التجاوزات غير القانونية، كل ذلك يعجل بظهور اقتصاد الظل، وانتشاره (الحيالي، 2021).

7. هجرة العقول:

يؤدي استشراء الفساد، وانتشاره إلى ارتفاع احتمالية هجرة العقول، ولا يقصد بالعقول هنا العلماء أو الذين على درجة عالية من العلم فقط، وإنما تتضمن أيضاً العمالة الماهرة في شتى المجالات. وتترك هذه الهجرة أثراً على التقدم والتنمية الاقتصادية في الموطن الأصلي. وعلى اعتبار أن الفساد نوع من أنواع

الظلم يسعى المهاجر في الغالب إلى تبديل موطنه بسبب لقمة العيش، أو هرباً من ظلم ما (Dimant & Tosato, 2018).

8. عجز الموازنة:

يؤدي الفساد من الناحية النظرية إلى تخفيض دخل القطاع العام (مستويات متدنية من التنمية يقابلها مستويات عالية من عدم المساواة)، وزيادة المصروفات (الإنفاق غير الفعال)، وبالتالي حدوث عجز في موازنة الدولة، أو ما يعرف بالخلل في هيكل الإنفاق العام (Dabbous & Dimant, 2018).

9. ضعف رأس المال البشري:

من المتوقع أن يؤثر الفساد وبشكل سلبي على المورد البشرية، فارتفاع مستويات الفساد ينتج عنه انخفاض في مستويات التعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي مستويات أقل من رأس المال البشري (Dabbous & Dimant, 2018).

آثار الفساد المالي والإداري في ليبيا:

غالباً ما تحاكي الآثار الأسباب التي أدت إلى ظهورها، أي أن بعض الدراسات السابقة صنفتها ضمن مجموعة من العوامل كما تم مع الأسباب، كالآثار الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها. فمن خلال تلك الدراسات (الكوت و العاشق، 2016؛ الكبار، 2022؛ كامل و حازم، 2022؛ البكوش و صالح، 2018؛ علي، 2022)، وما ورد في التقرير العام لديوان المحاسبة عن السنوات الخمس الماضية (ديوان المحاسبة الليبي، 2018–2022) يمكن تصنيفها كما يلي:

أولاً: الآثار السياسية:

يؤدي ظهور الفساد المالي والإداري وانتشاره إلى العديد من الآثار السلبية في الجانب السياسي منها:

1. تدمير العملية السياسية، والتأثير على الديمقراطية، والتعامل مع المواطنين بتحيز ومحاباة، وعدم إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص المتاحة لهم.

2. فقدان الثقة من قبل المجتمع في النظام السياسي القائم، وبالتالي ضعف المشاركة السياسة، وضعف الشرعية الدولية ودعم الدول الجوار.

3. خلق النزاع والصراع، وتغذيته بين الأطراف السياسية التي لا تلتقي مصالحها، وإنما تتعارض.

4. ضعف المؤسسات العامة، وهشاشتها، وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني.

ثانياً: الآثار الاجتماعية والثقافية:

من أخطر آثار الفساد هدم القيم والأخلاق والمبادئ بالمجتمع، وزرع ثقافة الأنانية وعدم الانتماء للوطن بين أفراده، ومن آثاره أيضاً:

1. شيوع ثقافة الفساد بين المواطنين مع مرور الزمن، والخوف من أن تصبح هذه الممارسات الخاطئة من متطلبات وقيم العمل، بعد أن كانت مستهجنة ومنبوذة من المجتمع.

2. خلق شعور بعدم المبالاة، وعدم الإخلاص في العمل بالمؤسسات العامة، ومراعاة المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة.

3. ضعف القيم الأخلاقية بالمجتمع، وتفسخها ما يخلق شعوراً لدى أفراد المجتمع وخاصة الشباب بهضم الحقوق، وضياعها، ما يخلق نوعاً من الاحتقان والغضب اللذين يؤديان إلى التطرف والعصبية، والانتماءات غير المرغوبة.

4. ضياع فرص التنمية، وانتشار التخلف وتدني المستوى المعيشي للأفراد.

ثالثاً: الآثار القانونية والتشريعية:

إن لغياب القانون أو ضعف تطبيقه آثاراً سلبية على الدولة والمواطن، ومنها ما يلي:

1. فقدان هيبة القانون، وانتشار ظاهرة عرقلة سير العدالة لتحقيق منافع شخصية، وانتشار الجريمة المنظمة وتجارة الممنوعات.

2. فقدان الثقة في القانون من قبل المواطن بحيث يصبح الخروج عن القانون قاعدة، واحترامه استثناءً.

3. الإفلات من العقاب للذين ثبت في حقهم جرم فساد يشجع غيرهم على خوض مثل هذه الممارسات غير القانونية.

4. التحايل على التشريعات والتهرب من سلطات الدولة القضائية والرقابية من خلال إنشاء فروع للشركات خارج ليبيا، ونقلها إلى دول أجنبية للقيام بمخالفات وتجاوزات يترتب عليها ضياع للمال العام.

رابعاً: الآثار الإدارية التنظيمية:

تسعى الدولة إلى تقديم الخدمات إلى المواطنين حسب اللوائح والنظم المعمول بها، وفي بعض الأحيان تظهر بعض الممارسات غير القانونية – من قبل موظف أو فرد– تلقي بظلالها على العملية الإدارية والتنظيمية، منها:

1. ظهور فئة تكون من مصلحتها تفشي الفساد المالي والإداري، وبالتالي إضعاف الأجهزة الإدارية لضمان استمرار تحقيق منافع شخصية.

2. تدني مستويات الخدمات المقدمة للمواطنين كالتعليم والصحة.

3. إلحاق الضرر بمؤسسات الدولة لشل حركتها وتعطيل الدور الذي أنشئت من أجله، وبالتالي إضعاف ثقة المتعاملين وإبعادهم عنها.

4. تغير النظرة إلى الوظيفية العامة من واجب مقدس ووطني إلى فرصة لتحقيق مكاسب شخصية (ثقافة الغنيمة من الوظيفة العامة).

5. ترك الخبرات والوطنيين للعمل وهجرة العقول بسبب عدم العدالة ومحاربة المؤسسات العامة.

6. الوساطة والمحاباة، والتسيب الوظيفي والإداري، وذلك بالتوسع في التعيينات دون وجود حاجة أو وظيفة شاغرة بالملاك المعتمد، والاستيلاء على المال العام عن طريق تسديد مرتبات وهمية بأرقام وطنية مزورة.

خامساً: الآثار الاقتصادية:

تعد الآثار الاقتصادية المحصلة النهائية لآثار الفساد الأخرى، وتكون متشابكة إلى حد كبير معها. فالأثر هنا يمس بشكل مباشر الفرد والمؤسسة والمجتمع، ومن هذه الآثار:

1. سوء توزيع الدخل، وانخفاض مستوى المعيشة، وغلاء الأسعار، واستفادة القلة على حساب الأغلبية، ما يخلق تغييراً سريعاً في الوضع المالي لبعض الأفراد على حساب البقية.

2. تعطيل التنمية الاقتصادية، وتدميرها، بسبب اتساع النفوذ السياسي للمفسدين.

3. انتشار ظاهرة غسيل الأموال، بتحويل أموال مصدرها فاسد إلى تجارة أو أعمال قانونية ولا غبار عليها.

4. ارتفاع تكاليف فرص الاستثمار المحلي، وإضعاف جودة البنية التحتية، وتقليل فرص الاستثمار الأجنبي. حيث تتغير معايير إبرام العقود، بحيث يصبح المعتبر فيها هو المردود الشخصي، وليس التكلفة والجودة، وموعد التسليم.

5. انتحال بعض الشركات الخاصة الأسماء التجارية للشركات العالمية للحصول على مناقصات من الدولة بالتكليف المباشر، وبأسعار مضاعفة.

6. زيادة في معدل التهرب الضريبي، وضعف الإنفاق العام على السلع والخدمات الأساسية، ما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم يتسبب في تكوين اقتصاد الظل.

7. إهدار المال العام عن طريق التوسع في إبرام عقود التوريد أو الخدمات دون الحاجة إليها، وفي بعض الأحيان بعقود وهمية لتوريدات أو خدمات لم تنفذ.

8. وجود سوق موازٍ (سوداء) ينشط في بيع وشراء النقد الأجنبي، ويعرقل الإصلاحات الاقتصادية بسبب التلاعب بسعر الصرف، وكذلك استخدام هذه العملة في تمويل تجارة السلع المهربة، وتجارة الممنوعات كالمخدرات والخمور، وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات، واستمراره.

من خلال هذه الآثار التي تتعلق بالفساد في ليبيا يمكن القول بأنها لا تختلف عن ما حدث في الدول الأخرى، بل إن بعض الآثار حول العالم وكأنها تتكلم عن ما يحدث من آثار للفساد في ليبيا. فهجرة العقول من ليبيا يعود تاريخها لعدة عقود من الزمن، كهجرة الأطباء وعملهم بالخارج، وكذلك الأمر فيما يتعلق

بانخفاض مستويات التعليم والصحة، وبالتالي مستويات أقل من الموارد البشرية. أما عجز الموازنة فقد حدث في هذه السنة تحديداً حسب ما ورد عن مصرف ليبيا المركزي نتيجة الخلل في هيكل الإنفاق العام، ناهيك عن تفاقم الدين المحلي منذ سنوات، ويزداد من سنة لأخرى، وكذلك زيادة حجم سوق العملات الأجنبية الموازي في السنوات الماضية، وهو أمر غير مرغوب، وغير موجود في كثير من دول العالم.

الخاتمة

ظاهرة الفساد موجودة في جميع دول العالم، ولكن التعاطي معها يختلف من دولة لأخرى تماما كما تختلف أسبابها وآثارها أيضاً. فالأسباب يمكن أن تكون سياسية، أو إدارية، أو اقتصادية، أو قانونية، أو اجتماعية، وفي بعض الأحيان يحدث التداخل بين تلك الأسباب وما يترتب عليها من آثار. وتشترك أسباب الفساد المالي وآثاره على مستوى العالم مع أسباب الفساد في ليبيا وآثاره في الكثير منها، وتنفرد ليبيا ببعض الأسباب والآثار. فالدولة الليبية تعاني منذ سنوات من عدم الاستقرار، والانقسام السياسي أسهم في تغذية الصراعات وبخاصة المسلحة، وأدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة التشريعية والقانونية، وأحيانا غيابها، فاستشرى الفساد بمختلف مظاهره، واستنزفت موارد الدولة بالتوسع في الإنفاق في أنحاء البلاد، دون تنمية ملحوظة – كمشكلة تصريف مياه الأمطار في أغلب المدن الليبية التي مازالت دون حل – أو نقلة في مستوى معيشة الأفراد، وكذلك تعمق وزيادة قوة السوق السوداء سواء بالمتاجرة بالعملات الأجنبية خارج إطار المنظومة المصرفية، وتمويل عمليات غسل الأموال، أو بتهريب المحروقات المدعومة أساساً من قبل الدولة. فما ورد في التقرير العام الذي صدر مؤخراً عن ديوان المحاسبة يكشف أرقاماً مهولة وتصرفات وممارسات تشكك في أن من أقدم عليها شريك في الوطن، وأحد أبنائه، والأدهى والأمر أنها متكررة منذ سنوات دون مساءلة أو عقاب. فمن خلال المعلومات الواردة بالتقارير لم يعد مصطلح "فساد" يصف واقع الفساد في ليبيا؛ بل الأنسب وصفه بالنهب، وبيع بالجملة للوطن.

ولا يعد ضياع المال أو الثروات أسوء الآثار؛ إنما هجرة العقول وتدمير رأس المال البشري من أشد المخاطر، والذي تظهر آثارها على الأمد الطويل، ولكن الأمل في الله لا ينقطع، فليبيا تمتلك مقومات محاربة الفساد والمفسدين، سواء من تشريعات وقوانين، أو هيئات ومؤسسات ومنظمات أُسست لمكافحة الفساد، يمكنها الوقوف على أسباب الفساد في ليبيا ومعالجتها، والاستفادة من خبرات الدول التي كان الفساد يعصف بأجهزتها ويعبث بمقدراتها، ولكن بتوفيق من الله وبعزم وإرادة الوطنيين تمكنت من القضاء عليه.

المراجع

- أسامة الجيلاني علي. (2022). *الاقتصاد الخفي فى ليبيا – أسبابه، حجمه، آثاره الاقتصادية*. طرابس: مصرف ليبيا المركزي.

– أشرف عبدالسلام الفيتوري. (2019). واقع ظاهرة الفساد في ليبيا–المسببات، وآليات مكافحته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد–جامعة بنغازي. *مجلة جامعة بنغازي العلمية*، الصفحات 137–172.

– البشير علي الكوت، وعلي عبدالكريم العاشق. (مارس، 2016). الفساد في ليبيا وآليات مكافحته. *مجلة الحقوق والحريات*، الصفحات 103–121.

– الصديق مفتاح البكوش، و سافينار صالح. (يوليو، 2018). الفساد الإداري وأسباب ظهوره والآثار الناتجة عنه. *مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية*، الصفحات 113–133.

– أمين بن سعيدة. (سبتمبر، 2009). الفساد المالي والإداري (الأسباب والمظاهر) من خلال مؤشرات عربية. *دراسات اقتصادية*، الصفحات 27–44.

– ديوان المحاسبة الليبي. (2018–2022). *التقرير العام*. طرابلس: ديوان المحاسبة الليبي.

– سهام بوفلفل. (أكتوبر، 2021). مسببات ظاهرة الفساد المالي والإداري وإستراتيجيات مكافحتها (الجزائر أنموذجاً). *مجلة المنهل الاقتصادي*، الصفحات 87–102.

– سهى محمد سليم. (2017). الفساد الإداري في المنظمات الحكومية (أسبابه، آثاره، طرق مكافحته). *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، الصفحات 814–839.

– عادل امحمد الشويرف، و عادل رمضان حيدر. (2013). أسباب الفساد المالي والإداري من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، الصفحات 362–390.

– عادل محمد الشريجي، و عبدالسلام محمد المايل. (مارس، 2018). واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا، الآثار وسبُل مكافحته. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، الصفحات 221–241.

– عائشة سليمان القذافي كحول، محمد زايدي بن داوود، و محمد حافظ بن جمال الدين. (أبريل، 2023). مكافحة الفساد في القانون الليبي. *مجلة جامعة المدينة العالمية،(45)*، الصفحات 308–349.

– عبدالسلام محمد الكبار. (أكتوبر، 2022). آثار الفساد الإداري والمالي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي (ليبيا–أنموذجاً). *مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقية*، الصفحات 187–199.

– عبدالله فاضل الحيالي. (يناير، 2021). العلاقة بين الفساد واقتصاد الظل في العراق – مقاربة تجريبية –. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات*، الصفحات 87–109.

– عليوة كامل، و فراونة حازم. (يوليو، 2022). ظاهرة الفساد الإداري في ليبيا: الواقع والحلول. *مجلة الدراسات القانونية*، الصفحات 1097–1120.

- فاتح النور رحموني، و ليلى مداني. (يونيو، 2021). ظاهرة الفساد: بحث في المفهوم الأسباب الأنواع و المظاهر. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، الصفحات 577-599.

- فضيل خان، و محمد توفيق شعيب. (مارس، 2018). الفساد الإداري و المالي: المفهوم و الأسباب و الآثار و سبل العلاج. *مجلة الحقوق و الحريات*، الصفحات 393-407.

- فيلالي فاطمية. (مايو، 2023). الفساد الإداري والمالي (الأسباب والمظاهر). *مجلة استراتيجيات ضمان الجودة*، الصفحات 1-15.

- قاسم علوان سعيد، و سهاد عادل أحمد. (يناير، 2014). الفساد الإداري والمالي- المفهوم-الأسباب-الآثار-وسائل المكافحة. *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية*، الصفحات 1-22.

- Dabbous, S., & Dimant, E. (2018). Causes and effects of corruption: new developments in empirical research. In *In Handbook on the Geographies of Corruption* (pp. 15-31). Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

- Dimant, E., & Tosato, G. (2018, April). Causes and effects of corruption: what has past decade's empirical research taught us? A survey. *Journal of economic surveys*, pp. 335-356.

- Enste, D., & Heldman, C. (2017). *Causes and consequences of corruption: An overview of empirical results.* Cologne: nstitut der deutschen Wirtschaft (IW), Köln.

- Menocal, A. R., Taxell, N., Johnsøn, J. S., Schmaljohann, M., Montero, A. G., De Simone, F., . . . Tobias, J. (2015). *Why corruption matters: understanding causes, effects and how to address them.* London: DFID.

- Šumah, Š. (2018). Corruption, causes and consequences. In V. Bobek, *Trade and Global Market* (pp. 63-79). London: intechopen.

- Transparency International. (2022). *Corruption Perceptions Index*. Retrieved from https://www.transparency.org/en/cpi/2018.

- Treisman, D. (2007, June). What have we learned about the causes of corruption from ten years of cross-national empirical research? *Annu. Rev. Polit. Sci*, pp. 211-244.

- Ventura, L. (2023, June 23). *Top 100 Richest Countries In The World [updated November].* Retrieved from Global Finance Magazine: https://gfmag.com/data/economic-data/

Warf, B. (2015, June). Global geographies of corruption. *GeoJournal*, pp. 657-669.

Causes and Consequences of Corruption in Libya
Theoretical Study

Adel R Haedr

Associate professor
Faculty of Economics & Commerce
Al Asmarya Islamic University, Libya

Abstract

Countries around the world are not devoid of corruption, however the reasons for its existence, spread, and the consequences may differ from one country to another. This paper aims to identify the corruption's, earliest and latest, causes and consequences according to the findings of studies. It also aims to identify the causes and consequences in Libya based on the latest studies and reports regarding Libya. The review of studies that addressed the causes and consequences of corruption, and their development in the world, studies conducted on Libya, and The Libyan Audit Bureau annual reports, the study concluded that legal, political, social and economic reasons play a major role in the spread of corruption in Libya, and that the most severe consequences are legal and economic consequences. The term corruption no longer expresses its appearance in the Libyan situation, but rather it can be renamed "systematic looting" according to the information contained in the general reports of The Audit Bureau from 2018 to 2022.

Keywords: Corruption, Causes and Consequences of Corruption, The Libyan Audit Bureau.